

الاعتماد الجماعي على الذات كآلية للتخلص من التبعية والتأقلم مع العولمة في البلدان العربية

Collective self-reliance as a mechanism to get rid of dependency and adapt to globalization in Arab countries

حمودة نصيرة (1)

جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-

naciraldm@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/02 تاريخ القبول: 2020/12/07 تاريخ النشر: 2021/02/18

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى بحث أهم ركائز ومتطلبات تحقيق تنمية مستقلة تعتمد على الذات في الدول العربية، والتطرق إلى أهم الجهود المبذولة في مجال التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وإمكانات تحقيق ذلك في ظل إمكانيات الدول العربية وضغوطات العولمة.

وتم التوصل إلى أنه متى تحقق ذلك فإن المجتمعات العربية ستنهض من كبوتها وترتقي بين شعوب العالم، و تبني لنفسها حضارة وتنمية ومجدا مستقلا.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الجماعي على الذات، التبعية، التعاون الاقتصادي، التنمية المستقلة، العولمة.

Abstract:

This paper aims to examine the most important pillars and requirements to achieve an independent development self-reliant in the Arab countries, and to address the most important efforts in the field of joint Arab economic cooperation, and the potential to do so in light of the potential of the Arab countries and the pressures of globalization.

It was concluded that once this is achieved, Arab societies will rise from their repression and rise among the peoples of the world.

Key Words: Collective self-reliance; Dependency; Economic cooperation; Independent development; Globalization.

- مقدمة:

دعت النتائج الضعيفة لجهود التنمية في الدول العربية خلال العقود الماضية إلى ضرورة إعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد في الماضي، وإخضاعه إلى نوع من التقييم الجاد، حتى يمكن استخلاص أهم الدروس التي تفسر لنا أين؟ وكيف؟ ولماذا؟ كانت مواقع الفشل. وبالفعل ثمة جهود فكرية ملموسة في الفكر التنموي المعاصر تناقش أدبيات التنمية التقليدية التي سادت في الماضي، وكان لها قوة السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية، وتحاول أن تصوغ نمطا فكريا تنمويا جديدا يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان، واكتشاف قوانين التخلف والتبعية، وابتكار استراتيجيات وسياسات تنموية بديلة، ليس هدفها محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية، وإنما خلق نمط إنمائي جديد يتفق وظروف هذه البلاد، ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي وبناء تنميتها المستقلة، بحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته⁽¹⁾

و خلال هذا الزخم من الكتابات في الفكر التنموي الجديد ظهرت مقولة "الاعتماد على الذات" كإطار عام لتحقيق هذا النمط الجديد من التنمية. والاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي أو تحقيق الاكتفاء الذاتي، فهذا غير ممكن في ظل الاقتصاد العالمي المعاصر، إنما الاعتماد على الذات يعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة الممكنة بأعلى درجة من الكفاءة، واستخدامها على نحو رشيد فعال باعتبارها في عملية التنمية الشاملة، مع إمكانية الاستفادة من الموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية، وبذلك يكون الاعتماد على الذات وسيلة لبناء التنمية المستقلة وهدف من أهداف التنمية.

كما تجدر الإشارة بأنه من خلال تبني وتحقيق مقولة "الاعتماد على الذات" تستطيع البلاد الساعية للنمو أن تغير من موقعها الضعيف واللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن تتعامل مع هذا الاقتصاد من موقع القوة، وبما يحقق لها علاقات متكافئة وغير جائرة. وليس بخاف أن الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتحقق في إطار فردي ضيق، أي

على مستوى كل دولة على حدة، وإنما يتطلب الأمر إقامة نوع من التعاون الجماعي أو الاعتماد الجماعي على الذات بين المجموعات المتشابهة من الدول.⁽²⁾

من هذا المنطلق، نتبلور إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

كيف يمكن للدول العربية أن تحقق إستراتيجية التنمية المعتمد على الذات للتخلص من التبعية؟ وهل يمكن تحقيق ذلك في ظل إمكانات الدول العربية وضغوطات العولمة؟ أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من واقع النتائج الضعيفة لجهود التنمية في الدول العربية خلال العقود الماضية، من خلال محاولة صياغة نمط فكري تنموي جديد يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان، ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي وبناء تنميتها المستقلة، بحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام من البحث في:

- بحث متطلبات تحقيق إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية للتخلص من التبعية و التأقلم مع العولمة؛
- التعرض لأهم العقبات التي يمكن أن تعرقل تحقيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك؛
- تقديم بعض التوصيات باعتبارها حلول أولية لمواجهة هذه العقبات والتحديات.

منهج البحث:

يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لبحث وتحليل أهم ركائز تحقيق إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية، وأهم العقبات التي يمكن أن تعرقل تحقيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

هيكلية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى ما يلي:

أولاً: الاعتماد الجماعي على الذات بين المفهوم و النشأة التاريخية؛

ثانياً: ركائز ومتطلبات تحقيق إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية؛

ثالثاً: الاعتماد الجماعي على الذات وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك؛

رابعاً: معوقات وتحديات تحقيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

أولاً: الاعتماد الجماعي على الذات بين المفهوم و النشأة التاريخية

1. التنمية المعتمدة على الذات:

إن ظهور مقولة الاعتماد على الذات أو الاعتماد على النفس، وزيادة سرعة تداولها في الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر له دلالة ايجابية واضحة، تمثلت رفض ما أشاعه الفكر التنموي التقليدي من ضرورة اعتماد البلاد المتخلفة على البلاد الرأسمالية الصناعية في صدد بناء تنميتها و تقدمها. فالاعتماد على الذات -كمقولة مضادة للاعتماد على الغير والتبعية- يجب أن تعكس نظرة جديدة تبنى على أساسها التنمية من خلال حشد وتعبئة الموارد الذاتية المتاحة والممكنة إلى أقصى درجة ممكنة، ووضعها في خدمة تحقيق التنمية. ناهيك أن هذه المقولة كانت في الحقيقة رداً على عملية الاستلاب الثقافي والاغتراب اللذين تقشياً في البلاد المتخلفة بسبب أوروبة وأمركة نمط الحياة والاستهلاك الذي أدخلته الطبقات والفئات المسيطرة في تلك البلاد وما تمخض عن ذلك من فقدان الهوية المحلية والتقاليد الحضارية وطمس معالم الثقافة الوطنية.

وينبغي أن نشير أن الاعتماد على الذات، من الناحية التاريخية، وباعتبارها إستراتيجية تنموية مقصودة، ليست أمراً جديداً يعزى إلى انجازات الفكر التنموي المعاصر. فقد وجدت تطبيقها أولاً في تجارب التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجموعة الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي، دول شرق أوروبا، الصين فيتنام، ألبانيا، وكوريا الشمالية...). والأمر

المهم في هذه التجربة ليس مجرد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاختيار الواعي لإستراتيجية الاعتماد على الذات، وإنما الأكثر أهمية من ذلك هو قابلية هذه الإستراتيجية للاستمرار، بسبب ما توافر لها من عوامل تكفل لها دوام التحقق.

أما بخصوص دول العالم الثالث، فإن الشطر الأعظم من تجارب التنمية بها قد تم في ضوء ما يمكن أن نسميه بالتنمية التابعة المعتمدة على الغير (في مجال التمويل والتصنيع والتكنولوجيا والتجارة والغذاء)، والتي نجم عنها مشكلات عويصة (زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، تفاقم مشكلة الديون وأعبائها، تدهور القطاع الزراعي وظهور المجاعات وسوء التغذية، تدهور معدلات النمو وزيادة البطالة). لكن استطاعت بعض الجهود الإنمائية في بعض دول العالم الثالث أن تحقق درجات مرتفعة من الاعتماد على الذات، لكنها فقدت قابليتها للاستمرار في مراحل تالية، ودخلت دائرة الاعتماد المتزايد على الغير. (3) وتمثل حالة مصر إبان التجربة الناصرية كنموذج واضح على ذلك. (4)

إن التنمية بالمعنى الشامل لا بد أن تؤسس على الاعتماد على النفس وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شيء، وبدون مشاركتهم الإيجابية في تحديد أهدافها ومشروعاتها، واقتسام عوائدها بدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين يصعب حقا الاعتماد على الذات، وهذا لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي، ولكنه يفترض أن يكون هذا التبادل متكافئا. (5)

ويري أنصار مدرسة التبعية، أن التبعية (6) بمختلف تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية تمثل معيقا بل مانعا رئيسيا للتنمية يتعين كسره. ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد استراتيجيه تنموية معتمدة على الذات. و يعتبر "بول باران" من الرواد الأوائل في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات كشرط ضروري لكسر التبعية والخروج من مصيدة التخلف. وقد تعمق هذا المفهوم أكثر فأكثر على يد العديد من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية والوطن العربي أساسا، لعل من أبرزهم في المنطقة العربية "سمير أمين، إسماعيل صبري عبد الله، محمد محمود الإمام، محمود عبد الفضيل، مطنيوس حبيب، عزام محجوب، رمزي زكي، إبراهيم العيسوي، علي نصار وغيرهم" (7).

2. مضمون إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات ومراحلها:

لمواجهة الإستراتيجية الإنمائية المسيطرة من قبل الرأسمالية التي فرضت على بلدان العالم الثالث من خلال المؤسسات الاقتصادية العظمى لابد من إستراتيجية مقابلة تعتمد أساساً وفي المقام الأول على نظرية الاعتماد الجماعي على الذات عن طريق؛ فك الارتباط عن بعض العلاقات الخارجية وخلق علاقات جديدة على المستوى الداخلي، وعلى المستوى الإقليمي، بغرض التكامل والتعاون والتنسيق لتعزيز الأساس التبادلي والتقني للتحرر من تركة الارتباطات الاستعمارية القديمة وتجاوز هيمنة العولمة الاقتصادية المعاصرة، التي هي في الواقع أكثر تنظيماً وأفضل تجهيزاً، وأعرق تجربة من الناحية التقنية والخبرة المتراكمة. (8)

وترتكز الدعوة الأساسية لأنصار الاعتماد الجماعي على الذات على تغيير النظام العالمي، الذي يتسم بقدر كبير من عدم العدالة، وفي هذا الإطار توصل أنصار هذه الإستراتيجية الجديدة إلى نتيجتين أساسيتين:-

- **النتيجة الأولى؛** تشير إلى أن النظام الرأسمالي العالمي ليس فقط ضاراً بالتنمية على مستوى العالم الثالث، وإنما يشكل أحد الأسباب الرئيسية لوجود التكوينات الاجتماعية المشوهة على المستويين الإقليمي والدولي .

- **النتيجة الثانية؛** تقول أن الدول الرأسمالية المتقدمة لن تسمح بإصلاح النظام الدولي، وبالتالي يصبح انسلاخ بلدان العالم الثالث عن هذا النظام هو أمر حتمي للتغير، وهذا يتطلب عملاً مشتركاً واسعاً من جانب هذه البلدان لتحقيق التضامن بين شعوب العالم الثالث كلها.

وعلى هذا الأساس، تتضمن إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات مراحل ثلاث:-

أ. فك ارتباط البلدان النامية بجميع الصلات الدولية التي تشكل الأداة الأساسية لاستمرار التبادل اللامتكافئ؛

وتفترض هذه المرحلة خلق مجالات عمل مشتركة بين بلدان العالم الثالث في مجال الزراعة، التوسع في إنتاج الأغذية لتلبية احتياجات سكانها، تحسين التوزيع لتلافى النتائج السلبية للمعونة الغذائية ومواجهة السيطرة السياسية التي تمارسها

المراكز من خلال هذا السلاح، أيضا مجال التنمية الصناعية. فبعض بلدان العالم الثالث لديها طاقة كبيرة لإنتاج المعدات الرأسمالية وتطوير التكنولوجيا ويمكن الاستفادة من هذه الطاقة القائمة وتوسيعها بحيث يكون باستطاعتها أن تجد حولا بديلة لمشكلات التصنيع فيها، كما تحقق نوعا أكثر مساواة للتبادل، وفك ارتباطها بالشركات غير الوطنية، إلى جانب ذلك فإن التكامل بينها في مجال التخطيط الصناعي، لاسيما فيما بين البلدان المتجاورة، سيساعد في التعجيل من عمليات التنمية خاصة من خلال وفورات الحجم، ونفس الشيء يسرى على التعاون في مجال التكنولوجيا والإعلام.

ب. تحقيق الانفصال على النظام العالمي:

وبهذا المعنى تتضمن إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات جانبا ثوريا يميزها عن مجرد المطالبة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي كي تعطى الدور المحوري في التغيير لبلدان العالم الثالث -

ج. الإعداد لإقامة صلات تعاون جديدة وإعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية:

ولكن بالتزامن مع شركاء على نفس المستوى ويتبعون استراتيجيات مماثلة، وبهذا تكتسب إستراتيجية الاعتماد على الذات حركية، ولا تقتصر على مجرد التغيير السلبي لأن التغيير يقابله دائما تحرك إيجابي لإعادة إدماج دول العالم ولكن على أسس أكثر عدالة وفعالية.⁹

(

3. الأمم المتحدة والاعتماد الجماعي على الذات:

تبنت الأمم المتحدة الدعوة إلى الاعتماد الجماعي على الذات بين بلدان العالم الثالث، وقد استند التيار داخل الأمم المتحدة إلى مجموعة التقاليد الفكرية والسياسية التي ظهرت في العالم الثالث، والتقت في إطار فكري وسياسي يمكن تسميته بإطار المنظومة الدولية، وتقوم المحددات الفكرية له على ثلاثة افتراضات أساسية وهي:

- أن مشكلة التخلف ليست مشكلة خاصة بالعالم الثالث ولكنها مشكلة عالمية تتطلب

مسئولية دولية لمواجهتها، كما أن استمرار واقع التخلف في العالم الثالث ينتهي على المدى الطويل بأضرار مصالح الدول المتقدمة، ومن هنا تصبح هناك مصلحة مشتركة في إصلاح النظام .

- أن إصلاح النظام الدولي يتوقف إلى حد كبير على جهود العالم الثالث بصورة أساسية حيث يعاني أكثر من أسباب عدم العدالة التي يتسم بها النظام الدولي، وهو ما يوجد ضرورة ملحة للتضامن الجماعي -

- أن هذا الإصلاح، وفق لهذه الرؤية، يمكن أن يتحقق من خلال المفاوضات الجماعية بين دول العالم الثالث من ناحية، وبينها وبين الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، ظهرت الدعوة إلى الاعتماد الجماعي على الذات في الأمم المتحدة (البند الرابع من الإعلان يشير إلى ضرورة دعم التعاون المتبادل بين بلدان العالم الثالث في جميع المجالات من خلال الاتفاقيات الفردية والجماعية بين الدول النامية على أساس المعاملة التفضيلية). وإن كان المفهوم تبلور أكثر من خلال إعلان داكار، وبرنامج العمل لمؤتمر الدول النامية، والذي صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في إبريل 1975، حيث أشار في البند 19 منه إلى: "إنه بالنظر إلى عدم قيام الجماعة الدولية بدورها في تصحيح الأوضاع الظالمة المترتبة على هيكل التجارة الحالية للدول النامية، فعلى هذه الدول أن تغير منهجها التقليدي في المفاوضات مع الدول المتقدمة، وأن تسلك سلوكا موحدًا لتدعيم موقفها التفاوضي مع تلك الدول، وأن تتخذ خطوات عملية لزيادة التعاون الاقتصادي بينها على أساس الاتفاق على إستراتيجية موحدة تقوم على أساس الاعتماد على ذاتها وعلى مصادرها من أجل التنمية "-

وبعد ذلك، احتلت الدعوة للاعتماد الجماعي على الذات مساحة أوسع عند مجموعة الـ 77 في حوار الشمال والجنوب، حيث أكدت في مؤتمر مانابا لعام 1979 على: "ضرورة تحقيق التضامن بين العالم الثالث والاعتماد الجماعي على الذات لتقرير إستراتيجية تفاوضية جماعية الاعتماد على الذات وتستحدث تغييرات هيكلية أساسية تهدف إلى التحول الاقتصادي والتكنولوجي لمجتمعاتها "- وبهذا تضمن الاعتماد الجماعي

- على الذات كما ورد في إطار الأمم المتحدة معنيان أساسيان:-
- التعاون فيما بين دول العالم الثالث في سبيل النهوض بعملية التنمية؛
 - التضامن فيما بينها للحصول على مكاسب وشروط أفضل في مواجهة الدول المتقدمة (ويستلزم ذلك توافر عدة شروط سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقا).

وإلى جانب ذلك، فيمكن القول صراحة أن موضوع الاعتماد الجماعي على الذات ليس من الموضوعات المطروحة بفاعلية على ساحة العالم الثالث، خاصة وأن كثير من بلدانه مازالت تفضل التعاون مع دول الشمال المتقدمة وتعتمد إلى حد كبير على التفاعل التجاري معها والتكنولوجي الواردة منها، وفي أغلب الأحيان ظلت الدعوة للاعتماد الجماعي على الذات داخل الأمم المتحدة على مستوى الشعارات السياسية دون أن تتم ترجمتها إلا سياسات محددة، وهو ما يعكس عدم توازن القوى الراهنة بين الجنوب والشمال من ناحية، وعدم تجانس مصالح دول الجنوب واختلافها وفقا لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة الثراء من ناحية أخرى.⁽¹⁰⁾

ثانيا: ركائز ومتطلبات تحقيق إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية

تمثل التنمية العربية المستقلة؛ عملية حضارية شاملة تسعى للارتقاء بالإنسان العربي وإشباع حاجاته الأساسية، وتحقيق الرفاهية له من خلال الاعتماد على الذات عربيا، وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية والسيطرة الرأسمالية الغربية، والابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة من الدول الأجنبية، وإتباع استراتيجيات تنمية تتناسب مع البيئة العربية والإمكانات المتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية⁽¹¹⁾. وتتلخص أهم ركائز ومتطلبات تحقيق إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية فيما يلي:

1- السيطرة على الموارد و الثروات الطبيعية للبلاد:

إذ ليس من الممكن أن تتحقق التنمية المعتمدة على الذات إلا في ضوء سيطرة وطنية على ما تزخر به البلاد من موارد وثروات طبيعية، بل إن تحقيق ذلك هو أحد الشروط الضرورية لنفي التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادي. كما لا يخفى أن ذلك يعد شرطاً هاماً لإبقاء الفائض الاقتصادي بالداخل ووضعها في خدمة التنمية. إلا أن هناك أمر يجب إيلاؤه قدر كبير من العناية والاهتمام ؛ فعلى الرغم من استعادة كثير من بلدان العالم الثالث حقوقها القانونية لملكية مواردها وثرواتها الطبيعية إلا أن الشركات العملاقة المتعددة الجنسية لا تزال تسيطر على جانب هام من استخراجها، وتهيمن على خطوط المواصلات والنقل العالمية وتصنيع المواد الخام أو تكريرها، فضلاً عن امتلاكها للتكنولوجيا الحديثة ومصادر التمويل والإقراض. ما يتطلب من دول العالم الثالث أمورا كثيرة، أهمها:

- الحرص على تصنيع هذه المواد بدلا من تصديرها في شكل خام؛
- دخول الدولة في مجال تكوين شركات النقل والشحن والتأمين حتى يمكن كسر احتكار الشركات متعددة الجنسية في هذه المجالات؛
- التضامن مع دول العالم الثالث الأخرى التي تشترك في إنتاج تلك المواد، وذلك بهدف تكوين كتلات منظمة وقوية لتنظيم أحجام الإنتاج والأسعار العالمية.

2- البحث عن النمط الإنتاجي القائد المؤهل لتحقيق هذه الإستراتيجية:

من المعلوم أن التنمية المستقلة المعتمدة على الذات لا يمكن أن تتحقق عفويا؛ أي من خلال المبادرات الفردية لكل نمط، كما لا يخفى في هذا الخصوص أن الأنماط المتعددة للإنتاج، والتي تتواجد جنبا إلى جنب في الدولة الواحدة، ذات مصالح متباينة وأحيانا متعارضة، كما أن قوتها في مجال خلق الدخل وفرص التوظيف والإعاشة

تختلف من نمط لآخر، وبالتالي فأفضل حل لهذه المشكلة يتمثل فيما نسميه "بالتحالف بين هذه الأنماط".

لكن هذا التحالف حتى يسير في الاتجاه الصحيح لا بد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية، وتمثل الدولة والقطاع العام هذا القائد، لما له من إمكانيات تساعده على أداء مهمة التنمية (إمكانيات سياسية، إدارية، قانونية، سيادة على موارد البلاد وثرواتها الطبيعية، مراقبة رؤوس الأموال الأجنبية، وعلاقات دولية...)، لكن إن لم توجد دولة قوية ذات توجه وطني، فليس من المتصور إمكان حدوث التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.⁽¹²⁾

3- التعبئة القسوى للفائض الاقتصادي ومركزته :

إن التعبئة القسوى والرشيطة للفائض الاقتصادي لا تتمثل فقط في ابتكار الأساليب الاجتماعية والنقدية والمالية الفاعلة لإنجاح هذه التعبئة فحسب، بل أيضا في ضرورة مركزة هذا الفائض ووضعه تحت سلطة الدولة الوطنية. والتعبئة هنا فضلا عن المركزة، لا تعني بأي حال من الأحوال سيطرة ملكية الدولة على هذا الفائض، وإنما نقصد بذلك ضرورة أن تصب الجوانب الهامة من الفوائض الاقتصادية التي تتحقق في أنماط الإنتاج الأخرى في وعاء واحد، تكون للدولة سلطة التأثير في طرق استخدامه ووضعه في خدمة بناء التنمية المستقلة.

4- تحقيق الثورة الزراعية:

حيث انتهى الحال في معظم البلاد المتخلفة بنمو استهلاك المواد الزراعية بأسرع من نمو الإنتاج الزراعي المحلي فيها، وكان الملاذ لهذا المأزق زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تدبير هذه المواد، والضغط على موازين المدفوعات، والوقوع في فخ الاستقطاب الدولي لمن يملك الفوائض الزراعية الغذائية. لهذا كله، ليس من المتصور أن تتحقق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات إلا بانجاز مهام الثورة الزراعية، أي تحقيق المهام التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان ولتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية لتوفير فائض زراعي مناسب للتصدير؛
- تحرير العمل الزراعي الفائض بالريف وتوفيره للقطاعات الأخرى؛
- تقليل الفوارق بين الريف والحضر؛
- تنمية الصناعات والحرف الريفية.

وكل ذلك لن يتحقق إلا في ضوء تعديل جذري للموقف اتجاه القطاع الزراعي برمته، وما يمليه ذلك من تحسين في مستويات الأجور والدخول الزراعية، وتعديل سياسات الأسعار والتمويل والتسويق، وتنمية قوى الإنتاج الزراعي وتحديثها، وإيجاد علاقات متوازنة ومتبادلة بين الزراعة والصناعة وسائر القطاعات الأخرى.

5- التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان :

يختلف نمط التصنيع الذي تقوم عليه التنمية المستقلة المعتمدة على الذات عن أنماط التصنيع المألوفة التي سادت في البلاد المتخلفة في ربع القرن الماضي(التصنيع محل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير)، فهذا النمط يهدف إلى إقامة الصناعات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، فتوجهه الأساسي هو السوق الداخلي وليس الخارجي، أي المستهلك المحلي العادي وليس الأجنبي، وتشمل هذه الحاجات مثلا ؛ الغذاء والكساء، مياه الشرب النقية، المسكن الملائم والأثاث والأدوات المنزلية، المواصلات المريحة، وخدمات الصحة والثقافة والتعليم. ونظرا لتنوع هذه الحاجات وكثرتها وتوافر الطلب عليها من أغلبية السكان، فإنها يمكن أن تضمن دورانا مستمرا للطاقت الإنتاجية، وبالتالي لا توجد مشكلة في تصريفها. ويتطلب نجاح هذا النمط ثلاثة شروط أساسية:

- تخطيط الموارد واستخداماتها: مثل تخطيط التوجهات الإنتاجية والاستثمارية للقطاع العام بما يتفق ومنطق هذا النمط؛

- توفير الحماية للصناعات المحلية: بمختلف السبل والسياسات (مثل: التعريف الجمركية، الرقابة الكمية على الواردات)؛
- توسيع السوق الداخلي: لاستيعاب الإنتاج المحلي بشكل مستمر، وذلك يرتبط بحجم السكان وتوزيع الدخل، فليس من المتصور لهذا النمط التصنيعي أن ينجح ما لم يكن هناك ارتفاع مستمر في دخول السكان حتى يتولد طلب مستمر وقوى على المنتجات المصنعة.

6- المشاركة الشعبية:

ليس المقصود بالمشاركة الشعبية مجرد شعار سياسي أجوف، وإنما يقصد به التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات والأنماط الإنتاجية، وذلك من خلال خلق فرص للعمالة وللاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه القطاعات، وتوفير أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية في اقتراح أهداف الخطة ومتابعة تنفيذها، حيث لا يتحقق الهدف من المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المستقلة إلا في ظل إيمان هذه الشعوب بأن ثمار التنمية ستعود عليهم.

7- التكنولوجيا الملائمة والاعتماد على الذات:

حيث أن سعي البلاد المتخلفة في العقد الماضي لتحقيق ما يسمى "بنقل التكنولوجيا الحديثة" قد أوقعها في شباك القوى الاحتكارية العالمية التي تحتكر إنتاج وبيع هذه التكنولوجيا، وتتمثل هذه القوى أساسا في الشركات المتعددة الجنسية، وهو ما يجعلها أكثر تبعية، فالتكنولوجيا الملائمة التي ستنتفع مع منطلق التنمية المستقلة يتعين على البلاد أن تخلقها أو تتعرف عليها من خلال الفهم الدقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي ولطبيعة المشاكل السائدة فيه، كما أنه ليس من المتصور الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة إلا من خلال تفجير الطاقات والإمكانات العلمية للكوادر المحلية ومنع تسربها للخارج.⁽¹³⁾

8- إضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي و الخدمي مقابل تنويع سلة الصادرات من حيث الهيكل السلعي أو التنوع الجغرافي.
- حصر حجم الدين الخارجي و أعباء خدمته السنوية، وضبط عمليات الاقتراض قصير الأجل، وبخاصة العملات الأجنبية.
- خلق منطقة تكاملية اقتصادية عربية.
- القضاء على الفساد وآلياته. (14)

ثالثا: الاعتماد الجماعي على الذات وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك

تهدف مقولة الاعتماد الجماعي على الذات إلى وجود أشكال جديدة من التعاون والترابط بين مجموعة دول العالم الثالث في عدة مجالات، تخدم بناء التنمية المستقلة فيها وتجعلها أكثر تحررا وأقل اعتمادا على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهناك مجالات عديدة يمكن أن تتحقق فيها نتائج إيجابية لهذه المقولة، على سبيل المثال لا للحصر:

- تكوين اتحادات عالمية لمنتجات المواد الأولية، حتى يمكن مواجهة تردي أسعار هذه المواد في الأسواق الخارجية.
- تعاون جماعي في مجال الأغذية عن طريق تشجيع التبادل التجاري فيما بين هذه الدول دون وسيط.
- تطوير أشكال التعاون والعمل المشترك في مجال تبادل الخبرة والمعلومات والإعلام، وذلك لمواجهة الإعلام المغربي وتأثيره السيئ على هذه الدول. (15)

ويمكن تعريف التعاون الاقتصادي على أنه: "تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول، يقوم على أسس الغرض منها إلغاء التباين والتمايز بين الوحدات الاقتصادية، وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول، وذلك عبر مستويات وأشكال عديدة يتخذها، كخلق منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، إنشاء سوق مشتركة، أو اتحاد اقتصادي، ويعد الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التعاون الاقتصادي". (16)

والتعاون العربي لا يقتصر فقط على المجال الاقتصادي، بل يتعداه أيضاً إلى المجالات الثقافية والإستراتيجية و السياسية. وحقيقة أن شكلاً أرقى من التعاون لم يظهر بعد بشكل كامل، وذلك ليس نتيجة ضعف القرارات الاقتصادية أو غير الاقتصادية وإنما نتيجة التدخل الأجنبي في آمال الجماعات البشرية التي تتفاعل جزئياً على ضوء المصالح المكتسبة. هنا يظهر الاعتماد الجماعي على الذات في الدول العربية كعامل أساسي لتفعيل التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك.⁽¹⁷⁾

وقد اهتمت جامعة الدول العربية⁽¹⁸⁾ منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية، والذي يهدف إلى:

- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون، وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى معيشة المواطن؛
- تطوير أشكال التبادل التجاري فيما بين أقطار الوطن العربي وزيادة مساهمة الدول العربية في حجم التجارة الدولية؛⁽¹⁹⁾
- إتاحة الفرصة لإقامة المشروعات الضخمة التي قد يصعب على دولة عربية بمفردها إقامتها؛
- تطبيق مبدأ التخصص في فروع إنتاجية معينة؛
- خلق سوق أوسع أمام المنتجات العربية لتعدد الأسواق و زيادة الطلب؛
- خلق سوق واسعة للعمل؛
- تقوية وتوسيع سوق الاستثمار؛
- زيادة القوة التنافسية للدول العربية في السوق العالمية.⁽²⁰⁾

ورغم أن جميع العناصر الداعية لإقامة كتل اقتصادية عربي ناجح متوفرة؛ فالدول العربية عددها 22 دولة، تتربع على مساحة 14 مليون كيلو متر مربع، أي تمثل 10 % من مساحة العالم، وتمتلك 60 % من احتياطي النفط العالمي و 22 % من احتياطي الغاز

العالمي، بالإضافة إلى عشرات الملايين من الهكتارات الصالحة للزراعة غير المزروعة، وغيرها من الإمكانيات الغير مستثمرة، إلا أن التكتل العربي لم ينجح. ورغم أن العرب هم أول من بدؤوا الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي العربي قبل جميع الدول الأوروبية من خلال إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945، وتوقيع اتفاقية التعاون العربي المشترك في عام 1951، وإنشاء السوق العربية المشتركة⁽²¹⁾ في عام 1964، ومنطقة التجارة الحرة⁽²²⁾ العربية الكبرى في عام 1998، إلى جانب وجود اتحادات عربية ومنظمات عربية عديدة، إلا أنه ومع ذلك فنتيجة التعاون الاقتصادي العربي حتى الآن لا تزال دون المستوى المطلوب. ويدل على ذلك أمور عديدة أهمها؛ أن نسبة التجارة العربية البينية مازالت اقل من 9 % من إجمالي التجارة الخارجية العربية، والأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي تصل إلى أكثر من 1200 مليار دولار.⁽²³⁾

وهذا ما يثير تساؤل عن المعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات وتعرقل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

رابعاً: معوقات وتحديات تحقيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

تنطوي سياسة الاعتماد على الذات والعمل الاقتصادي العربي المشترك على مجموعة من المزالق والمعوقات، وتواجه العديد من التحديات إذا لم تؤمن بمجموعة من التدابير التكتيكية التي ينبغي أن تتخذها بلدان العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة بشكل مرحلي يؤمن الاستمرارية، وأهم هذه المعوقات والتحديات ما يلي:

1. العولمة:

تمثل العولمة⁽²⁴⁾ أكبر تحديات العصر، ويؤدي الانصياح لها إلى التبعية، وبالأحرى إلى زيادة التبعية، وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية التابعة للدولة⁽²⁵⁾. وتمثل أغلبية نتائج العولمة؛ أهم النتائج الغير صديقة للتنمية وغير الموازية لاستقلال الإرادة الوطنية التي هي جوهر التنمية المستقلة/ المعتمدة على

الذات، فتحريز التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية في مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات التي تظهر تحت رايات العولمة ؛ إذا نجحت في اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلي، الأمر الذي يتيح لهم التأثير في توجهات الاقتصاد الوطني. كما أن سياسة الخصخصة التي تفتح الأبواب بلا قيود أمام ملكية الأجانب بلا قيود للأصول الوطنية- كما يحبز أنصار العولمة- قد تؤدي في حالة نجاحها إلى اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع إلى السيطرة الأجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية، الذي قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها في السوق الوطنية. ويترتب على التحرير المالي خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، جنبا إلى جنب مع فتح الاقتصاد و تحرير التجارة و تحرير الاستثمار الأجنبي، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادي للدول النامية، و تزيد من احتمالات تعرضها للصدمات و الأزمات الوافدة من الخارج، دون أن تمتلك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية، وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الانكشاف، التي تعتبر أحد تداعيات التبعية. كما أن تقليص دور الدولة وفقا لليبرالية الجديدة من جهة، واندماج اقتصاد الدولة النامية في الاقتصاد العالمي نزولا على مقتضيات العولمة من جهة أخرى، يترتب عليهما انكماش السيادة الوطنية وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية، الأمر الذي يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول.(26)

2. نمط النمو المتبع في الدول العربية :

يعتبر نمط النمو المتبع في الدول العربية أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، حيث يؤدي نمط النمو المتبع إلى سوء توزيع الثروات والدخول، وهذا ناتج عن منطوق التراكم الرأسمالي وتركز رأس المال وتمركزه، إضافة إلى عدد من العوامل التي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروات أهمها :

- طبيعة الرأسمالية في الدول العربية غير منتجة، وإنما رأسمالية تجار ومضاربين وممولين.
- سوء النظام الضريبي في أغلب الدول العربية وعدم كفاءة أجهزة تحصيل الضرائب.
- عدو وجود سياسة استثمارية قادرة على توجيه المدخرات بالاتجاه الصحيح.⁽²⁷⁾

3. صيغة النظام الاقتصادي العالمي:

تهيمن على النظام الاقتصادي العالمي قوى الدول المتقدمة، وهذا النظام لا يتيح لدول العالم الثالث فرصة النمو المستقل، لأن شروطه تعمل ضد مصلحة هذه البلاد، وتجهض كل عمليات التنمية التي قامت بها، ولذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقيد مستقبل العالم الثالث، وتجعله في خدمة الاقتصاد الامبريالي العالمي.⁽²⁸⁾

- 4. واقع العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء-في جامعة الدول العربية- وانعكاساته الحادة على العلاقات الاقتصادية فيما بينها، لاسيما في المجال الثنائي، فضلا عن تعثر النمو في الدول الأعضاء.
- 5. عدم التوصل إلى إيجاد حلول عملية مناسبة في مجال تسوية المدفوعات وتوحيد التعريفات الخارجية، وعدم وجود صيغ تنظيمية ومؤسسية ترعى التبادل التجاري البيني وتؤدي إلى تنميته.

- 6. عدم وجود برامج مشتركة للتبادل التجاري مبنية على التنسيق والتكامل.
- 7. عدم تعزيز إمكانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كمنظمة قومية وتكتل إقليمي.⁽²⁹⁾

- 8. واقع اجتماعي عربي متفجر بالتوترات نتيجة الثورات..، وغيرها من التحديات والمعوقات.

- خاتمة وتوصيات:

إن الظروف الراهنة التي تمر بها الدول العربية، وحصاد العملية التنموية في العقود الأخيرة، يؤكد لنا ضرورة وأهمية إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والتعاون المشترك فيما بين الدول العربية كطريق ملائم وممكن لبناء المشروع التنموي العربي والتخلص من التبعية، نظرا لما تعانيه هذه الدول من آثار ومشكلات بتزايد اعتمادها على العالم الخارجي تمويليا وغذائيا وتجاريا وتكنولوجيا. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه الإستراتيجية من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنيه المعوقات والتحديات التي يمكن أن تواجهها.

وتم التوصل من خلال هذا البحث إلى أن التنمية العربية المستقلة المعتمدة على الذات تتحقق من خلال التقليل من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان النامية والعربية، مع الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي احتياجات السكان الأساسية، مع وجود تكامل بين الإنتاج الزراعي والصناعي بالشكل الذي يمكن وضع السياسات الكفيلة بتفادي الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتصحيحها، مع زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية، وأيضا تعزيز التعاون بين الدول العربية والتركيز بدرجة كبيرة على تعزيز قدرة الموارد البشرية صحيا وتعليميا، وغيرها من متطلبات تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. فلم تعد التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والتعاون الاقتصادي العربي خيارا أمام الدول العربية بل أصبح ضرورة تاريخية لتصحيح المسار التنموي والخروج من التخلف والتبعية و التأقلم مع العولمة.

ولتحقيق هذا المشروع التنموي الضخم وتجنب المعوقات التي يمكن أن تعرقل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- لا بد من تجاوز حدود الكيانات الوطنية الصغيرة والأسواق المحدودة إلى كيان اقتصادي إقليمي عربي أكبر وأسواق أوسع بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادي

وخلق فرص عمل جديدة لمواجهة والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم وتدفق الاستثمارات؛

- لا بد من وضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، وذلك من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادي العربي؛
- ينبغي للعالم العربي قبل أن يروج للعولمة ويصفق لها، أن يدرك أهدافها وغاياتها ونتائجها القريبة والبعيدة، المعلنة والخفية، المباشرة وغير المباشرة، وأن يستفيد من دروس الدول النامية التي سبقته في الانضمام لنادي العولمة؛
- أصبحت العولمة أمرا واقعا لا يمكن التغاضي عنه، وعليه يلزم التعاطي معه بشكل يلطف من آثاره السلبية ويعظم من المكاسب التي يتيحها؛
- الدعوة إلى اعتماد إستراتيجية للتنمية معتمدة على الذات، شرط أن تستفيد من إخفاقات الماضي وتنكيف إن لم تتغلب على تحديات الحاضر والمستقبل؛
- من الضروري تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في الأقطار العربية بشكل فعال للقضاء على أسباب التجزئة فيما بينها؛
- الحفاظ على الثروات العربية القابلة للنضوب وعلى عوائدها لأنها من أساسيات وشروط تحقيق التنمية المستقلة/المعتمدة على الذات؛
- ينبغي للعالم العربي أن يسعى بجدية لتحقيق التنمية المستقلة، وأن يتبنى استراتيجيات تنموية تتناسب مع قيمه وهويته وظروفه، ويرسم لنفسه منهجا تنمويا واضحا، ويحشد مشاركة شعبية واسعة لتحقيق التنمية الشاملة بأساليب تحسن أوجه حياة الإنسان العربي، ومتى ما تحقق ذلك فإن المجتمعات العربية ستنهض من كبوتها وترتقي بين شعوب العالم، وتبني لنفسها حضارة وتنمية ومجدا مستقلا.

- الهوامش و الإحالات:

- 1 مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات (15)، دمشق: سوريا، 2008، ص154.
- 2 محمد العوض جلال الدين، **العلاقات الاقتصادية مع الخارج و إمكانات الاعتماد على الذات (دراسة حالة السودان)**، دار الشباب للنشر، الكويت، 1988، صص 8-9.
- 3 رمزي زكي، **الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية**، دار الشباب للنشر، الكويت، 1987، ص (16-18).
- 4 انظر في ذلك: رمزي زكي، مرجع سابق، ص (149-157).
- 5 مسعودي رشيدة، **العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 06، 2015، ص 74.
- 6 ظهرت **نظرية التبعية " Dependency Theory "** في الستينات من القرن الماضي، وحاولت إبراز تأثير سيطرة الرأسمالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى بقاءها في حالة تخلف. ويرى البعض أن التبعية الاقتصادية العربية هي نتيجة للظروف التاريخية التي أدمجت البلاد العربية في النظام الرأسمالي العالمي الأمر الذي جعل العالم العربي يخضع لعلاقات غير متكافئة مع سيطرة الدول الرأسمالية، مما أسهب في نهب ثرواتها واستغلال شعوبها لصالح النظام الرأسمالي.
- 7 للمزيد انظر: عبد الله عبد الكريم السالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة و إمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة والإبداع و التجديد، جمهورية مصر العربية**، 2004، ص 252.
- 7 الغوث ولد الطالب جدو و سعدبوه ولد سيداتي، **التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة**، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ecorim.net/index.php/2011/09/02/tawfiq>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/02، التوقيت: 14:22.
- 8 انظر على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.alshahid.net/columnists/19116>، تاريخ الاطلاع: 2019/08/28، التوقيت: 10:30.
- 9 هالة مصطفى، **الأمم المتحدة و إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات**، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة، 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215957&id=1894>، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، التوقيت: 10:26.
- 10 مرجع سابق.
- 11 عبد الله عبد الكريم السالم، مرجع سبق ذكره، ص 250.
- 12 رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص (114-118).
- 13 مرجع سابق، ص (119-137).
- 14 مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص 52.
- 15 رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص (137-139).
- 16 مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص (134-136).
- 17 مصطفى العبد الله الكفري، **الاعتماد الجماعي على الذات...رسائل لمؤتمر القمة العربي التاسع عشر في الرياض، مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر، سورية، 2007**. على الموقع الإلكتروني: http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، التوقيت: 10:28.
- 18 **جامعة الدول العربية** هي منظمة دولية إقليمية مكونة من 22 دولة عربية، اهتمت منذ تأسيسها سنة 1945 بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية، و في نطاقها تم انجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

- 19 مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 34-35.
- 20 مرجع سابق، ص 173.
- 21 **السوق المشتركة:** هي اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق، هي تعد احد المستويات العالية للتعاون الاقتصادي.
- 22 **منطقة التجارة الحرة:** هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يهدف إلى تحرير التجارة فيما بينها، وعادة يتضمن هذا التحرير قوائم للسلع يتم تحريرها تدريجيا و سلع أخرى يتم إعفاؤها فورا و هي السلع ذات الرسوم الجمركية المنخفضة، كما يتضمن التحرير بعض السلع التي لا يتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمور، والتي تسمى بالقوائم السلبية.
- 23 مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 31-32.
- 24 أصبحت **العولمة (MONDIALIZATION)** من أكثر الكلمات استخداما في الأدبيات المعاصرة، وقد تم تعريف العولمة على أنها اكتساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا. للمزيد عن العولمة انظر: مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 79.
- 25 إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ص 20. على الموقع الإلكتروني: www.mafhoum.com/syr/articles_06/issawi.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2019/08/18، التوقيت: 11:06.
- 26 مرجع سابق، ص 23.
- 27 مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 157.
- 28 مرجع سابق، ص 167.
- 29 مرجع سابق، ص 45.